توجيه القراءات الشّاذّة عند ابن جنّي

دراسة وصفِيّة تطبيقِيّة سورتا الفاتحة وفاطر أنموذجا

aberrant reading at Ibn Jenni Language approach of the Descriptive and applied study sourat Alfatiha and fatir exemple

د. عبد الوهاب بافلح*

تاريخ الاستلام:2020/05/25 تاريخ القبــول:2021/06/10

ملخّص: يهدف هذا المقالُ إلى تقديم دراسة وصفِيّة تطبيقِيّة لتوجيهات ابن جنِّي للقراءات القرآنيّة الشّاذّة. وينطلِقُ مِن مدخَلِ مفهوم الشّذوذِ وكيفَ أجراهُ ابنُ جنِّي، وبيانِ موضع القراءات الشّاذّة ضِمنَ النّصوصِ اللّغوِيّة العربِيّة ومفهوم التّوجيهِ ووظيفته في معالجةِ القراءات القرآنِيّة، ثمّ إظهار تأثير تغيير القراءة في المعنى وما القواعِد المتّبعة في ذلِك والقضايا التي تثيرها. وجمع المقالُ عدّة نماذِجَ تطبِيقِيّة، وصنّفها وَفق المستويات اللُّغوِيّة (الصّوت، والصّرف والتّركيب: النّحو والبلاغة).

توصّل المقال إلى عدّة نتائجَ منها: تحقيق مفهوم الشذوذ عند ابن جني الذي يقابل الشّيوع، ويقصرُ مفهوم اللّغة في المسموع والمنتشر بين العربِ، ووظّف ابن جنِّي قواعد لغوِيّة باختلاف مستويات التّحليل (الصّوت والصّرف والنّحو والبلاغَة) لتوجيهِ القراءاتِ.

كلمات مفتاحيّة: الشذوذ؛ التوجيه؛ لغة؛ تركيب.

Abstract: This article gives a descriptive and applied study at Ibn Jenni's linguistic approach of Qur'anic aberrant reading. In face the article gives a definition of "aberrant reading" and determinate "approach" term and his function, then appear influent of changing reading in meaning. The article Collected

* مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة، الجزائر، a.baflah@crstdla.dz (مؤلّف مرسل)

members examples and classified it According to the linguistic levels (The phones, morph, and syntax: grammar and rhetoric).

The article made it possible to draw several conclusions: clarify the concept of "aberrant reading" at Ibn Jinni. Ibn Jinni use term argument "Alhijaj" to means guidance of reading .Ibn Jinni compare between Qur'anic reading without touching his sacred and divine source.

Keywords: aberrant reading; guidance; language; syntax.

. **مقدّمة:** يقِرُّ السّيوطِي، وهو مِن المتأخّرين، بأنّهُ "قد أطبقَ النّاسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليهِ كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينهِ، ولا يقاس عليهِ، نحو: استحوذ ويأبى"1. ويقول أيضا: "وما ذكرتُهُ من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النُّحاةِ" (السيوطي، 2006 ص39). فالوصف القادِحُ في هذا الصّنف من القراءات لا يجعلها خارِج إطار المعالجة العلمِيّة، وإنّما اشتغل بها كثير من اللّغوِيِّين والنّحاةِ منهم أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت: 392هـ). ونحا ابن جنِّي طريقا في معالجةِ التّصرّفات اللّغوِيّة التي لم تصِل إلى درجة الصّحة واصطلِح عليها بِالشّاذةِ منحى لغوِيّا، فأنزلها منزلة الكلامِ المنطوقِ المسموعِ عن العرَبِ مقارِبا بذلِكَ الاختلافات المرتكبةِ فيها، ومقارنًا مع القراءات الصّحيحةِ مبتغيا معرِفةَ ما أضافتْهُ مِنْ مَعانٍ أو ما نَقُصَ منها، وهذا يمثّلُ الاعترافَ بعربِيّة القرآنِ وموافقتهِ للسانِ القَومِ الذينَ أُنزِلَ عليهِمْ مِن جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى اختلافُ مستويات الأداءِ اللُّغوِيّ، ولخّصه في مجموعة أحكامٍ تفضيلِيّة بينَ القراءاتِ دون المساسِ بأصلِها، فكلّها بحسبِهِ تعودُ إلى النّبِيّ– صلى الله عليه وسلّم– وإن اختلفت درجةُ ثبوتِها، إلّا ما كان منها بيّن الفسادِ ومجانِبا لقواعِدِ التّركيبِ العربِيّ.

2.تعريف الشّذوذ لغة واصطلاحا:

1.2 الشّذوذ لغةً: يرجع مصطلح الشّذوذ لغة إلى مادّة (شذّ) و"يدلُّ على الانفراد والمفارَقة". ويظهر هذا المعنى في مشتقّاته المتعدّدة فشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في

القوم وليسوا من قبائلهم ولا مَنَازِلهم وشذّان الحصى: المتفرِّق منه" (ابن فارس، 2002، (شذ)).

2.2 الشّذوذ اصطلاحا: توصَف القراءةُ بالشّذوذِ إذا صحَّ سندُها وخالفت رسمَ المصحَف، ولم تنقل متواترة أو مستفيضة متلقّاة بالقبولِ، أو هِي التي لم يصِحّ سندُها، وافقتْ المصْحَف أو خالفتهُ (المسؤول، 2007، ص271). ويقدّم التّعريفُ توجيها مهمّا نستند في تحقيقه إلى نصوصِ ابنِ جِنِّي في كتابهِ المحتَسَب، فابنُ جنِّي يقول عن حكمِ الشّذوذِ: "إن قصُر شيءٌ منهُ عن بلوغِهِ إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلّم– فلن يقصُر عن وجهٍ من **الإعرابِ** داعٍ إلى **الفسحةِ والإسهابِ**، إلّا أنّنا وإن **لم نقرأْ** في التّلاوةِ بهِ مخافة **الانتشارِ** فيهِ، ونتابِعْ من يتبع في القراءةِ كلّ جائز رواية ودراية، فإنّنا نعتقِدُ **قوّة** هذا المسمّى شاذّا". (ابن جنِّي، 1994، 33/1) فالشّاذّ تصرّفٌ لغوِيّ يرقى في درجة القوّة لكنّه يُقصرُ على المسموعِ، لا يتجاوزه إلى غيرِهِ فلا يكون قاعدة مطّرِدة، ولا يمكِنُ القياسُ عليهِ، فنقصُ ضابِطِ الرّواية جعله ينزِلُ درجةً عن المتواترِ، وهذا شرطُ الرّوايَة المأخوذِ بها، لكن حافظَ سماعهُ وتلقِّيهِ على عربِيّتِه وأحقّيته في الاعتبارِ. واستعملَ ابن جنِّي عبارة "نعتقِدُ" وأردفها بأوصافٍ "التّقبّل" "العمل به" "حبيب إلى الله" "مرضِيّ" ليظهِرَ موقِفَه بضرورة الاعتناءِ بالقراءة الشّاذّة ولا ينظَرَ إلى ضعفِ روايتِها؛ فإنّ في القراءاتِ الصّحيحة ما يقلُّ عنها درجة في الإعرابِ ويؤخذُ بها رغمَ ذلِكَ. ومن هذا المبدأ ألّفَ كتابهَ المحتسَب لبلورةِ هذا الرّأيِ وتقويتهِ بالأدلّة والأمثلة المسهبة.

ويحدّ ابن جنِّي استعمال الشّاذّ فيما أسماه فسحة وإسهابا؛ ويقْصِدُ بها الأوجه اللّغوِيّة الممكِنة دون أن يقرأها في تلاوة التّعبُّد فتؤخذ عنهُ ويتوسّع فيها فتنالُ أكثر من حقِّها في الانتِشارِ، فإنّما هِي مقيسةٌ بدرجة استعمالِ وجهِها وتداوله بين أهل العربِيّة. فإنّما القراءة اتّباع ما شاعَ، وما شذّ لا يقرأ بهِ مخافةَ الانتِشار والتّوسُّع فيهِ.

ويقابِلُ الشّذوذ عند ابن جنِّي مصطلح الشّيوع، فيقول في أوجُهٍ من القراءة الصّحيحة التي تنزِلُ درجة في الإعرابِ: "ولعمري إنّ القارِئَ بهِ مَن **شاعتْ** قراءَته **واعتيد** الأخذُ عنهُ فأمّا أن نتوقّف عن الأَخذ به لأنّ غيرَه أقوى إعرابا مِنْهُ فلَا". فيثبِتُ القراءة الصّحيحةَ على أحقيّتها في التّقديمِ، ويحصُرُ عمل كتابِهِ في مفهوم التّوجيه الذي نفصّله في المبحث التّالِي.

3.تعريف التّوجيه:

1.3 التّوجيه لغة: يشتقُّ مصطلح التّوجيه من مادّة (وجه) وهو "أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيء" ومن المعاني الحسّيّة للتّوجيهِ: "أن تَحفِر تحت القِثَّاءَة أو البِطِّيخة ثم تُضجِعَها (ابن فارس، 2002، (وجه)). فهذا يتطلّبُ تحسّس المكان المناسِب لحماية الثّمرة بالتّقليبِ والحثّ. ومِن هذه الحركات أخذ المعنى الاصطلاحي.

2.3 التوجيه اصطلاحا: يعرِّفُ الإمام الزّركشي التّوجيه بقولِهِ: "فنّ جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها" (الزركشي 452/1) فغاية التّوجيه تحريرُ المعنى وحولهُ يدور، ومن تعاريفِهِ أيضا: "تبيين وَجْه قراءة ما والإفصاح عنه، باعتمادِ الأدلّة الإجماليّة للعربيّة مِن نقلٍ وإجماعٍ وقياسٍ واستصحابِ حالٍ"(المسؤول، 2007 ص157). ويبدو أنّ ابن جنّي في كتابِهِ يطبِّقُ هذا التّعريف بحذافيرِهِ إضافةً إلى اهتمامِه بنقلِ القراءةِ ونسبتِها إلى ناقلِها، ويستعمِلُ لذلكَ مصطلح "الحجاج"، فهو يقول متحدِّثا عن القسم الشّاذّ من القِراءات: "وكان مَن مَضى مِن أصحابِنا لم يضعوا **للحِجاجِ** كتابا فيه، ولا أولَوْهُ طرفا مِن القَولِ عليهِ، وإنّما ذكروهُ مرويّا مسلّما مجموعا أو متفرِّقا، وربّما اعتزموا الحرفَ منهُ فقالوا القولَ المقنِع فيه" (ابن جنّي، 1994 33/1). وأوضَح هدفهُ من هذا العملِ العلميّ بتوجيه الأنظارِ إليهِ فإنّ فيه مذهبا في طريقِ الصّنعة الصّريحةِ يظهِرُه ويبسِّطُهُ لِأهلِ القراءاتِ ليدركوهُ ويفهموهُ. وأردفه بمصطلَحي "التّبيين" و"الإيضاح" اللذان أدرجهما في عنوانِ كتابِهِ، ليعطي ملامِح حول طبيعةِ معالجتِهِ للقراءات الشّاذّة. وقد يكون لأبي علِيّ الفارسي تأثيرٌ في استعمال مصطلح "الاحتِجاج"، فقد أشار ابنُ جنّي أنّه لم يقِف على مَن عالَج القراءات الشّاذّة كما سيفعلُ هو، وأبو علِيّ قد سبقَهُ في مؤلَّفِهِ "الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار" واختصّ بالقراءات الصّحيحة، وربّما أراد ابنُ جنّي أن يمكِلَ عملهُ فاعتنى بالقراءات الشّاذّة والتّصالُ بينهما معلوم؛ إذْ كان الفارِسيّ أستاذه الذي أخذ عنهُ ولازمهُ مدّة من الزّمن(الحموي، 1993 1589/4).

4. التّوجيهات اللّغويّة عند ابن جنّي: تتبّع ابنُ جنّي التّغييرات في القراءات بالتّوضيحِ، وحاولَ الاستدلالِ لها بِاللّغة والنّحوِ، وقارَنَ بينها وبين المشهورِ المتواتِر؛ فكانَ يتفحّصُ التّغييرَ ويعالِجُهُ بما يحتاجُ مِن علوم اللّغة باختلافِ مستوياتِها.

1.4 التّوجيهُ الصّوتِيّ: يأخُذُ الجانِبُ الصّوتِيّ في القراءات الحظَّ الأوفَرَ من التّغيِيراتِ، ولا ترى ذلك التّغيِير يمسُّ المستوى الدّلالِي للمفردات أو التّركيب، وبذلِك يحقِّق التّيسير بين أهل اللّسان الواحِد في أداءِ الألفاظِ اللّغوِيّةِ. لكنّ هذه التّغيِيرات لا تحدُثُ إلّا وَفق قانون اللّغة وتصرّفات أهلها، فلا يُحدَثُ في القرآن إلّا ما هو معروفٌ ومنتشِرٌ وجرتْ به العادةُ، وإلى هذه النّتيجةِ وَصَلَ ابنُ جنِّي في تحليلاتِهِ.

ونلاحظهُ أيضا في هذا المستوى يُقدّمُ التّحليل في خلاصةٍ تحملها المصطلحات المستعملة، كمصطلح المحذوف، ويعني به الكلمة التي حُذِف منها مدّ كـ(سيْغ، ومَلِحٌ) وما يلي ذلِكَ مِن التّحليلِ يتعلّقُ بِالآلِيّة الصّوتِيّة لهذا الإجراءِ فينطلِقُ مِن مصدرِ الكلمةِ لِيصِلَ إلى المشتقِّ الذي ظهرَ فيهِ الاختلافُ ليظهرَ الفَرْقُ بينه وبين الاستعمالِ في القراءةِ. وتقدّم النّصوص التّالية نماذِج من هذه التّحليلات وتظهِر المرتكزاتِ التي يقفُ عليها في تحليلِهِ.

قَرأَ أهل البادِية: "الحمدُ لُله" (سورة الفاتحة: 1) وقُرِئتْ أيضا: "الحمدِ لِله" وكلتا القراءتينِ مخالفتان للقياس والاستعمالِ. قال ابن جنِّي: "إنّ هذا اللّفظَ **كثُر** في كلامهم، **وشاعَ** في استعمالهم، وهم لِما كَثُر في استعمالهم أشَدُّ تغيِيرا، كما جاء عنهم لذلِك: لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولمْ أُبَلْ، وأَيْشٍ تقولُ: وجا يجي، وسا يسو بحذف همزتيهما. فلمّا **اطّرَدَ** هذا ونحوه **لكثرةِ** استعمالِهِ **أتبعوا** أحد الصّوتين الآخَر **وشبّهوهُما** بالجزءِ الواحدِ وإن كانتْ جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ، فصارتْ (الحمد ُلُلّه) كعُنُق وطُنُب، و(الحمدِ لِلّه) كإبِل وإطِل" (ابن جنِّي 1994، 37/1). يؤكّد ابن جنِّي على طبيعة اللّغة التي تتبدّل بين قومٍ وآخرينَ، وعلى تصرّفهم فيها وَفقَ أغراضِهم واتّفاقهم، وهذا التّصرّف لا يكونُ إلّا لِوجْهِ التّواصُل فإن انتفى لم يكن هناك تصرّفٌ خاصٌّ، وعبّر عنهُ بِـ "لِما كثُر في استعمالِهِم" فالكثرة علّة التّغيِيرِ والتّصرّف، وسمّى التّصرّف في هذه القراءة بالإتْباعِ وهو تصرّف صوتِيّ صرفٌ لا يؤثِّرُ في الدّلالة، وأتبعَ الكثرةَ بعلّةِ التّشبيه بالجزءِ الواحِدِ لشدّة الاتّصالِ بين المبتدأ وخبرِهِ فاعتبروهما جزءا واحِدا، وأضاف علّة أخرى منطقِيّة بأنْ يكونَ الأولى أن يتبعَ الثّاني الأوّلَ لسبقِهِ لا العكسُ، وأن يتبعَ البناءُ الإعرابَ لا العكسُ فتكونُ قراءة الضّمّ **أسهل**[2] من قراءة الكسرِ[3].

إنَّ القرآنَ لا يحتمِلُ أيَّ تغيِيرٍ صوتِيّ غيرِ مطّردٍ في كلامِ العربِ، هذه قاعدة يفعّلها ابن جنِّي في توجيهِ القراءات الشّاذّة كما في قولِهِ عن القراءةِ "إيَاك نعبد وإيَاك نستعين" (سورة الفاتحة: 5) بالتّخفيفِ قال: "وينبغي أن يكون عمرو بن فايد إنّما قرأ "إيَاك" بالتّخفيفِ؛ لأنّه كرِهَ اجتماع التّضعيف مع ثقلِ الياءين والهمزة والكسرة، ولا ينبغي أن يحمل "إيَاكَ" بالتَّخفيف على أنّها **لغة**؛ وذلكَ أنّا لم نرَ لذلكَ أثرا في اللّغة ولا رسْما ولا مَرّ بنا في نثْرٍ ولا نظمٍ...وإذا جازَ أن تخفّفَ الحروف الثّقالُ مع كونها صِحاحا وخفافا، فتخفيفُ الضّعيف الثّقيلِ أحرى وأولى...والشّيْءُ مِن هذا ونحوه أوسع، لكن كلّ واحدٍ مِن هذه الحروفِ وغيرها قد **سمع وشاع**، فأمّا "إيَاكَ" بالتّخفيفِ فلم يُسمَع إلّا مِن هذه الجِهة، وينبغي للقرآن أن يُختار له، ولا يختار عليهِ. (ابن جنِّي، 1994، 41/1) برغمِ أنّ القراءة شاذّةٌ إلّا أنّ توجِيهَها منضبِطٌ بالقواعِدِ اللّغوِيّة العلمِيّة؛ فالسّماع والانتِشارُ معياران لا يمكِن إقرارُ تصرُّفٍ لغوِيّ دون الاحتكامِ إليهما، وَالحكمُ حين اجتماع حَرفِ العلّةِ المشدّدِ بالهمزةِ المكسورةِ إحداثُ الثّقل ثمّ تخفيفهُ، لكن قاعدة السّماعِ تنفي أن يكونَ قدْ ورَدَ تخفيفها في كلِمةِ "إيَّاكَ" ولم ينتشِرْ، فليس الثِّقلُ مسوِّغا وداعيا إلى لتّصرُّفِ في القرآنِ ليطاوِع اللِّسانَ. أمّا لفظُ "لغة" فيرِدُ استعمالهُ في نصٍّ آخَرَ ليظهِر المفهوم الذي حمّلهُ فيه ابنُ جِنِّي. وفي نفسِ الآية أوردَ ابنُ جنِّي قراءة "وأيّاك نستعين" بالفتحِ، لكنّهُ عَقّب عليهِ بتفصِيلٍ صرفِيّ يتعلّقُ باشتقاق لَفظة "أيّاك"، نقضهُ في الأخيرِ بِقولِه: "فأمّا على قولِ الكافّة فاشتقاقه فاسِدٌ؛ لأنّ "إيّاك" اسم مضمَر والأسماء المضمرة لا اشتقاقَ في شيْءٍ منها" (ابن جنِّي، 1994، 40/1)، فربّما كانَ يبحث عن الوجهِ اللّغوِيّ الموافِقِ لهذا التّصرّفِ، لكنّهُ كان تصرُّفا صوتِيّا ولم يبلُغ التّغيِيرَ في بنية الكلِمةِ.

وقال أيضا: "قرأها الفضل الرّقاشِي: "وأيّاكَ" بفتحِ الهمْزَةِ...فأمّا فتح الهمْزةِ **فلغة** فيها: إياك وأياك وهِيّاك وهَياك، والهاءُ بدل مِن الهمزة" (ابن جنِّي، 1994 39/1). ويهمّنا في النّصّ استعمال مصطلح "لغة" ثمّ ما مثّل بهِ مِن تصرّف الإبدال بين الهمزة والهاءِ الذي ماثلَهُ بالفتْحِ، ونضمّ هذا إلى النّصِّ السّابِق ليتّضِحَ مفهومُ اللّغةِ بالمسموعِ عن العربِ، المشهورِ عنهم، حتّى غدا لغة مستعملةً في الكلامِ والمكتوبِ؛ لقولِه في تفصِيلِه: "لم نرَ لذلِك أثرا في اللّغة ولا رسْما ولا مرّ بنا في نثْرٍ ولا نظْمٍ".

وفي نَصٍّ آخَرَ يتعلّقُ بقراءةِ: "ولا الضّألّين" (سورة الفاتحة: 07) قال: "فإن قلت: فقد حكى أيضا جمعه بئزان بالهمز، فصارت لذلك كَرَأْل ورِئلان، فما أنكرت أن يكون ذلك **لغة** في الباز لا على البدل الذي رُمته؟ قيل هذا وجه يُذهب إلى مثله، لكنّا لم نسمع الهمزَ في هذا الحرْفِ أصلا إلّا في هذه الحِكاية، والواو فيه هي الشّائعة المستفيضة" (ابن جنّي، 1994، 48/1). فكأنّ الحالات التي يعالِجها لا ترقى إلى اللّغة بل هِي تصرُّفٌ وَفق قاعِدة ينبغي التّأكّد مِن صحّتها بمطابقتِها مع ما سُمِع عن العربِ وهي اللّغة، فالإبدال هنا قياس، واللغة سماع عن العربِ وأصلٌ فلا يبحث عن علّتِهِ بل يرجَعُ إليهِ، وهو الأصلُ الذي يقاس عليهِ ويؤخَذ منهُ. وفي تعانُقِ المستوى الصّوتي مع المستوى الصّرفي يوجِّهُ ابنُ جنّي القراءة الأخيرة "ولا الضّألّين" (سورة الفاتحة: 7) بالهمزِ. قال: "واعلم أنّ أصلَ هذهِ ونحوه: الضّالِّين وهو "الفاعلون" مِن ضلّ يضلّ، فكَرِهَ اجتماع حرفين متحرّكين مِن جِنسٍ واحدٍ على غيرِ الصُّور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللّام الأولى وأُدغِمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللّام الأولى المدغمة فزيد في مَدّةِ الألف، واعتُمدت وَطْأة المَدِّ، فكان ذلك نحوًا مِنْ **تحريكِ الألف**؛ وذلك أنَّ الحرفَ يزيد صوتًا بحركاته كما يزيدُ صوتُ الألفِ بإشباع مَدّتِهِ" (ابن جنّي، 1994 46/1). لم يكن ابن جنّي بحاجةٍ إلى مصدرِ الكلمةِ إلّا ليفكّ الإدغامَ ويطابِقَهُ مع الميزان الصَّرفِيّ وبالتّالي يظهَرُ الحرفُ المكرّر الذي يحدثُ الثِّقل، وبالتّالي تظهر الآلِيّة اللّغوِيّة التي تزيلُ هذا الثِّقلَ. واجتماع الحرفين المتحرّكينِ مِن جنس واحدٍ يدعو إلى إدغامهما إلّا في الإلحاقياتِ والأوزان التي تلتبِسُ بالإدغام؛ فالفعلانِ جلْبَبَ وشمْلَل مثلا ملحقان بدحرج، يتصرّفان بتصرّفهِ، فلو أدغِم المتماثلانِ بطَل الإلحاقُ وانتفى الغرَضُ منهُ بأن يعامل الملحقُ معامَلَةَ الملحَق بهِ. والاسم صكَك يدلّ على عيب في رجل الفرَس وطَلَل وهو ما بقِي مِن آثارِ الدّارِ لو أدغِما لالْتبَسا بِصَكَّ، وطلّ المختلفان عنهما في الدّلالة[4]، ومن هذين النّوعين قصَد ابن جنّي بقولِهِ: "على غيرِ الصُّور المحتملة" وليس من هذه الصّوَرِ الفعل "ضلّ". وجعل ابنُ جنّي تحريكَ ألِف "ضال" بِتحويلِها إلى همْزةٍ بدلا مِن إطالة مدّها للتخلُّصِ مِن ثِقلِ التقاءِ السّاكنينِ واستخلَصَ من ذلكَ قاعدة "أنّ الحرف يزيد صوتا بحركاتِهِ كما يزيدُ صوت الألِفِ بإشباعِ مدّتِهِ" والخلاصة أنّ مدّ الألِف أو إبداله همزة تخلّص مِن التقاء السّاكنينِ في الكلمة.

2.4 التّوْجيهُ الصّرفِيّ: يقدّم علم الصّرفِ أدواتٍ لغوِيّةً لمعالجةِ الكلماتِ من حيث بناؤها، وهذا يفسِّرُ ما يمكِنُ أن يحدُث فيهِ مِن تَغْيِيراتٍ صوتِيّة قد تغيِّبُ أصلها الاشتِقاقِي وتبعده عن دلالتهِ المقصودة. لكنّ هذه المعالجة قد تبقى حبيسةَ الصّناعة دون أن تتجاوزَها إلى تغيِيراتٍ دلالِيّة محسوسة، فغايَةُ الصّرفِيّ تعليل التّغيِيرات الحادِثة حسب القوانين المقعّدة، وأصلُ هذِهِ التّغْيِيراتِ هي تصرّفات صوتِيّة تتفاعلُ داخل الكلمة فتختلف مِن قومٍ لآخرينَ حسبَ عاداتهم النّطقِيّة، وقد توَظَّف لغاية التّفْرِيقِ بينَ ما يشتبِهُ مِن هذهِ البناءاتِ. وتقدّم الأمثلة التّالية نماذِج من المعالجات التي قام بها ابن جنّي.

قال ابنُ جنّي عن قراءة عيسى الثّقفِيّ: "سَيْغٌ شرابُهُ" (سورة فاطر: 12): "هو محذوفٌ مِن "سَيِّغٍ": فَيعِلٍ، بمنزلة ميْتٍ مِن ميّتٍ، وهيْنٍ مِن هيِّنٍ. وعينهُ واو، وأصلُهُ سَيْوِغ، كمَيْوِت في الأصل. يدلّ على كون عينه واوا قولهم: هذا أسْوغ من هذا، وقولهم: هي أُخته سَوْغَة، وسَوْغَتُه، أي يسوغ لها وتسوغ له، أي يقبلها طبعه، ويقبلهُ طبعها" (ابن جنّي، 1994، 199/2). لقد أخّر ابن جنّي الدّلالة اللّغوِيّة للكلمة إلى آخِرِ النّصّ بعد المعالجة الصّرفِيّة المستنِدة إلى مصدرِ الكلمة وكذا ميزانها الصّرفِيّ، ولتعميم الفائدة بعد بيان التّصرّف الصّوتِي وهو الحذف أظهرَ الإعلال الحادِث فيها بين الياءِ والواو وقدّم الدّليلَ على ذلِكَ، وكلّ هذا خارِجٌ عن الإطار الأصلِي للنّصّ فالغايَة منهُ تقديم مادّة علمِيّة تفيد القارِئَ وتغنيهِ في هذا المستوى المهمّ من الدّراسة اللّغوِيّة.

وقالَ عنْ قِراءة علِيّ عليه السّلامُ، والسّلَمي: "فيها لَغوبٌ" (سورة فاطر: 35): "إن شِئتَ حملتَهُ على ما جاء مِن المصادِرِ على الفَعول، نحو: الوَضوء والوَلوغ، والوَقود" (ابن جنّي، 1994، 200/2). وفي هذا التّوجيه استِنجادٌ بهذا المصدرِ القليلِ الوقوعِ لتعلِيل فتحِ أوّلِهِ فـ" ليس في الكلام مصدر من هذا الوزن بفتح الفاء سوى الولوع بالعين المهملة وسبعة ألفاظ أخر يجوز فيها الفتح مع الضم" (الكوكباني، 1994 ص76) وليسَ فيها مصدر "لغوب".

3.4 التّوجيه النّحوِيّ: يُعنى النّحوُ بدراسة التّراكيبب اللّغوِيّة، وضبطِ تعالُق الكلِمات بعضِها ببعضٍ، وتمييز صحيح الكلامِ مِن سقيمِهِ، وبالتّالي التّحكّم في إنتاج المعنى المراد، فإنّ أيّ تغيير في هذا المستوى يمسّ مباشرةً دلالة التّركيبِ، ويشترِك النّحو مع البلاغة في هذا الضّبطِ بمراعاةِ كلّ المؤثّراتِ السّياقِيّة والمقالِيّة، فهي التي تتحكّم في

تركيبِ الكلامِ وأداءِ المعنى. والقراءات القرآنيّة غنيّةٌ بهذهِ الأوجُه مِن التّغييرات، ووجدت الورقة أنَّ ابنَ جنِّي قد اعتنى بذلِكَ موجّها وضابِطا، وتُقدّم النُّصوص التّالية نماذِج مِن ذلِكَ: قرأ الحسنُ رضي الله عنه: "اهدنا صراطا مستقيما" (سورة الفاتحة: 6) قال ابن جنِّي: "ينبغي أن يكون أراد والله أعلم التّذلّل لله سبحانه، وإظهارَ الطّاعة له؛ أي قد رضينا منكَ يا ربّنا بما يقالُ لهُ: صراط مستقيم ولسنا نريدُ **المبالغة** في قولِ مَن قرأ: الصّراط المستقيم؛ أي الصّراط الذي قد شاعَت استقامته وتُعولمت في ذلِكَ حاله وطريقته" (ابن جنِّي، 1994، 41/1). نلحظُ في النّصّ تطوّرا عمّا سبقه من النّصوصِ فلم يهتمّ ابنُ جنِّي بالبحثِ في السَّماعِ وطرُق انتقال النّصّ وإنّما كانَ المعنى المتحصَّل مِن التّرْكيبِ هو الموَجِّهُ لهذه القراءَة، والمقارَنة بينها وما شهُر من غيرِها من القراءاتِ، لتحصيلِ الفارِق. والحاصِلُ في سبَبِ تغييرِ دَرَجَةِ أَداءِ المَعْنى تَنْكيرُ اللّفظَيْنِ "صراط ومستقيم"، واعتبارُ مقامِ التّذلّل والدّعاء لله تعالى. وأضافَ ابن جنِّي بعد ذلِكَ مستخلِصا وَجهَ التّغييرِ: "وذلك أنّ مفادَ نكِرَةِ الجِنسِ مفادُ معرفتِهِ من حيثُ كان في كلِّ جزءٍ منهُ معنى ما في جُملتِهِ" (ابن جنِّي، 1994، 43/1). ويريد ابنُ جنِّي بنكرة الجِنس اسم الجنس، ويعرّفه الزّمخشريّ بقولِهِ: "ما علق على شيء وعلى كلِّ مَنْ أشبَهَهُ. وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى" (ابن يعيش 2001، 91/1) و"الصّراطُ" اسم ذاتٍ، و"المستقيم" اسم معنى (صفة)، فيشمَلُ كلّ مَا يصدُقُ فيه ماهِية "الصّراط المستقيم" معرفة أو نكرة. ويقصِد ابن جنِّي ألّا فرق بينَ اسم الجنسِ نكرة أو معرفة ما دام يدخلُ فيهِ كلّ ما كان في معناهُ، وعبّر عن المعنى الفارِقِ بين النكرة والمعرفة بِوصفِ "التّجريد" (ابن جنِّي، 1994 41/1)، أي إنّ النّكرة جعلت الدّاعي لا يطلُبُ شيئا مخصّصا بذاتِهِ، بلْ يكفيهِ ما يصدُقُ فيهِ جنس المطلوبِ مهما يكُنْ، وهذا بحسبِهِ غايةٌ في التّذلّلِ والتّضرّعِ إلى الله تعالى. وقد وَقفَ ابنُ جنِّي على قضِيّةِ التّعريف والتّنكيرِ في نصٍّ آخَر من قراءة ابن مسعودٍ: "ومكرًا سيّئا" (سورة فاطِر: 43). قال أبو الفتحِ: "يشهد لتنكيرِهِ تنكير ما قبله من قول الله سبحانه: "استكبارا في الأرض" وقراءة العامّة **أقوى معنى**؛ وذلك أنّ "المكرَ" فيها معرِفة لإضافته إلى المعرِفة، أعني "السّيّء"، فكأنّه قال: والمكرَ السّيّء الذي هو عالٍ مستكرَه مستنكَرٌ في النّفوسِ. وعليْهِ قال مِن بعدُ: "ولا يحيق المكرُ السَّيِّءُ إلّا بأهلِهِ". وأبدل "استكبارا" وما بعدهُ من النّكرة قبلهُ وهي هو من

قولِهِ: "ما زادهم إلّا نفورا" (سورة فاطِر: 42) **وحسُن** تنكير "الاستكبار" لأنّه **أدنى** (أقرب) إلى "نفور" ممّا بعدهُ. وقد يحسُن مع القربِ فيه ما لا يحسُن مع البعدِ، واعتُمد ذلك (البعد والتّعريفُ) **لِقوّة معناه** بتعريفِهِ، والإخبار عنه بأنّ مثلَه لا يخفى لِعِظمِهِ وشَناعَتِهِ" (ابن جنّي، 1994، 202/2). يوافِق التّنكيرُ الإبهامَ والغموضَ وعدمَ التّعيينِ، وهذا ما رأيناهُ في النّصّ السّابقِ، وليس هذا عكس قوّة المعنى التي جعلها ابن جنّي نتيجة ملازِمة للتعريف، وإنّما لِمعيارِ ترتيبِ الكلماتِ في التّركيبِ واتّصالها بما قبلها تأثيرٌ في ذلِكَ، فهو الذي أعطى للتّعريف هذه الدّرجة من إجراءِ المعنى، وإلّا فقد وَصف تنكيرَ "استكبار" بالحسنِ بسببِ قربِهِ مِن مبدلِهِ "نفور"، وفي مقابلِهِ جاء "مكرا" معرّفا لبعدِهِ عنهُ. وعبارة "يشهد" ليست إلّا لإقرارِ إمكانِ التّنكيرِ في التّركيبِ دونَ النّظرِ إلى نزولِ درجتهِ في أداءِ المعنى. وفي مستوى تعالُق الكلِماتِ وتقديرِ المحذوفاتِ أرْدَفَ ابنُ جنّي على توجيه قراءةِ عَلِيّ عليه السّلامُ، والسّلَمي السّابقِ ذكرها: "فيها لَغوبٌ" (سورة فاطر: 35) توْجيهًا آخَرَ على التّوجيهِ الصّرفِيّ قالَ: "وإن شئت حملته على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: لا يمسُّنا فيها لُغُوبٌ لَغُوبٌ، على قولهم: هذا شِعْرٌ شَاعِرٌ وموتٌ مائِتٌ، كأنّهُ يصفُ "اللُّغوب" بأنّه قد لَغَبَ، أي أعيا وتعب، وهذا ضرب مِن المبالغة" (ابن جنّي 1994 200/2). فمعنى المبالغة لا يمكِن تحصيله في التّوجيه الأوّل، وهذا المخرجُ يقدّمهُ التّركيبُ لإمكانيّة الحذفِ الذي يقعُ كثيرا في الجملة العربيّة. والأمثلة التي قدّمها ابنُ جنّي قد أشارَ إليها في قراءة أخرى مِن سورة المؤمنون (ابن جنّي، 1994، 93/2) وسورة الأحزاب (ابن جنّي، 1994 185/2). كما أسهَبَ في تقديمِ الشّواهِد على هذا الأسلوبِ الذي يحيلنا على مستوى آخَر من التّحليل اللّغوِيّ هو المستوى البلاغِيّ.

وفي قراءة: "لا يُقضى عليهم فيموتون" (سورة فاطر: 36): نموذجٌ آخَرُ على تقدير المحذوفات وتعالقها مع معاني المفردات، قال ابن جنّي: "يموتون عطف على "يُقضى" أي: لا يُقضى عليهم، ولا يموتون. والمفعول محذوفٌ؛ أي: لا يُقضى عليهم الموتُ. وحَسُن حذفه هنا لأنّه لو قيلَ: لا يقضى عليهم الموتُ فيموتون– كان **تكريرا** يغنِي من جميعِهِ بعضُهُ، ولا **توكيد** أيضا فيه فيحتملَ لفظه... وقراءة العامة في هذا **أوضَح وأشرح**؛ وذلك أنّ فيها نفيَ سبب الموتِ وهو القضاء عليهم. وإذا حُذف السّببُ فالمسبّب أشدّ انتفاء، ومِن هذا قولُهُم: لم يقمْ زيدٌ أمسِ؛ فنُفِي الماضي بلَفْظِ المستقبل؛ وذلكَ أنّ

المستقْبَلَ أسبق رتبةً في النّفسِ مِن الماضي، فإذا نفِيَ الأصلُ كان الفرعُ أشدّ انتفاء، ونظائره كثيرةٌ فتأمّلْهُ" (ابن جنّي، 1994 202/2). إنّ هذا التّحليلَ يرتكِزُ على مدلولِ القضاءِ في الآية وهو الحكم، فبم يقضى على الكفّار؟ الجوابُ محذوفٌ دلّ عليهِ قولُهُ: "فيموتون". وعبّر ابن جنّي عن المحذوفِ بِالمفعول لأنّه يقعُ عليه الفعل وإن كان يصلُهُ بواسِطة. فنفي الحكمِ بالموتِ انتفى بهِ موتهُم، واستحسَنَ ابن جنّي هذا الحذف لِما ينتفي عن التّركيبِ مِن المعاني الحَسَنة إذا ذُكِر المحذوفُ، فلا نجد فيه توكيدا ويوقع أيضا في التّكرارِ المذْمومِ وفي هذا النموذج أيضا تقاطعٌ بينَ النّحو والبلاغة فقال عن هذا الحذف "أنّه لا يصدر إلّا عن فصاحةٍ عذبة" (ابن جنّي 1994، 202/2). ونلحظُ في القراءَةِ أيضا حَذْفَ أداةِ النّفي "لا"، ولم يُعِرْ ابن جنّي ذَلكَ اهتماما رغم أنّه قد ذَكَرَ تقديرَه وهذا الحذف هو الفرقُ بينها وبين القراءة المشهورة: "فيموتوا" يقول الزّمخشري: "فَيَمُوتُوا جواب النفي، ونصبه بإضمار أن. وقرئ: فيموتون عطفا على يقضى، وإدخالا له في حكم النفي، أى: لا يقضى عليهم الموت فلا يموتون" (الزمخشري، 1407، 615/3). ولم يجاوِز الزّمخشريّ تحليلَ ابن جنّي إلّا مِن حيثُ إجراءُ التّركيبِ؛ فالجوابُ "فيموتوا" منفِيٌّ بفعلِهِ "لا يقضى" وهو حاضر في كلا القراءتينِ، ولا فرقَ بينهما مِن هذه الجهة.

4.4 التّوجيه البلاغي: تعنى البلاغةُ بتقييمِ مستويات تأدِية المعانِي؛ فتختارُ ما كانَ أوجهَ في إيصال المعنى إلى المتلقّي بحسَب التّركيبِ وسياق الحالِ، فما ناسبَ منه السِّياقَ كان الأبلغَ، ويقلّ عنهُ درَجَةً كُلّما تباعدَا. والبلاغة والنّحوُ كلاهما يضبِطان التّركيبَ اللّغوِيّ والحدُّ بينهما دقيقٌ كما أنّ حضورهما معا يعطي التّحليلَ قوّةً ويوجّه نتائجه إلى الأصوَبِ، فلا عَجبَ ما تراهُ عندَ ابنِ جنّي مِن استِحضارِ آليات الفنّينِ معا في تعامله مع القراءات، وتقدّم فيما سبقَ مِن النّماذجِ أوْجُهٌ مِن هذهِ التّوجيهاتِ، ويظهرُ النّموذج التّالي وَجهًا خالِصا مِن التّوْجيهِ البلاغِيّ:

قرأ الضّحّاك: "الحمدُ لله فَطَرَ السّماوات والْأَرْضَ" (سورة فاطِر: 1) قال أبو الفتحِ: "هذا على **الثّناء** على اللهِ سبحانَه، وذكرِ النّعمة التي استحقَّ بها الحمدَ، **وأفرد** ذلكَ في الجملةِ التي هي "جعلَ"[5] بما فيها من الضّميرِ، فكان **أذهب** في معنى الثّناء؛ لأنّه جملة بعد جملةٍ، وكلّما زادَ **الإسهابُ** في الثّناء أو الذّمّ كان **أبلَغ** فيهما" (ابن جنّي

1994، 198/2). ومِن المقرَّر أنّ أسلوبَ القرآن كلِّهِ في أعلى درجات البلاغة فكيفَ يكون بعضُهُ أبلَغ مِن بعضٍ، وكيف يتفاوتُ ومنزِّلُهُ واحِدٌ. إنّ طبيعة البحثِ اللّغوِيّ تقرُّ بأن يعامَل النّصُّ ولَوْ كان مقدّسا بنفسِ قوانينِ اللّغة العادِيّةِ المتداولة بين النّاسِ، فإنّما بها نزَلَ وإليها يحتكَمُ لفهمِ محتواهُ وتقريرِهِ[6]. وفي القراءة المشهورةِ يكون التّركيبُ "فاطِرِ السّماوات والأرض" متعلّقا بالجملة الأولى الأصلِيّة (يكون تابِعا على وظِيفةِ النّعتِيّة) وفِي قراءةِ الضّحّاك استقلّت الجملة الفعلِيّة بنفسِها بعمدتيها الفعل والفاعِلِ، لكنّها بقِيَت متعلّقة بالجملة الأولى بنفسِ الوظِيفةِ، فرغم أنّ اللّفظين "فاطِر" و"فَطَرَ" يحيلان على نفسِ الْحَدَثِ ويقومان بنفس الوظيفةِ نحوِيّا، لكنّ الاختلافَ البسِيطَ بينهما جعلَ ابنَ جنّي يطابِقهُ بالقاعِدة البلاغِيّةِ ويفاضِلُ بين الاستعمالَين. والقاعِدة تستنِدُ إلى منطِقٍ عقلِيّ فالثّناءُ يقوى بِتعدادِ ما يثنى بهِ كما أيضا الذّمُّ بتفصيلِ ما بهِ يذمُّ. ومثّل للقاعِدةِ مِن الشّعرِ، وهو الكلامُ البشرِيّ؛ ليؤكّد الطّبيعة اللّغوِيّة للقرآنِ واحتِكامَها إلى قوانينِها المعروفةِ. والبديع في تحليل ابن جنّي توظيفه لمصطلحاتٍ نبتتْ في حِضن البلاغةِ كـ"أبلَغ" ومرادفه "أذهب" فكأنّ غرضَ الكلامِ ليسَ نقطةً معيّنة يمكن بلوغها، ولكن يلامِسها الكلام ويقترِبُ منها كلّما استعملَ أدواتٍ موفّقة لذلِكَ فيخيّلُ بأنّ هناك سباقا بينَ الكلامِ وغرضِهِ كلّما لحقه الأوّل ابتعد عنهُ قليلا ممتنِعًا. ومصطلَحُ الإسهاب مرادِفٌ للإطنابِ، ويؤكِّد هذه النّظرة؛ فليسَ يقِفُ عند حدٍّ معيّنٍ.

5. المفاضلة بين القراءات: يقِرّ ابن جنّي بتخلّف القراءة الشّاذّة عن الصّحيحة رتبةً بسببِ درجةِ الاتّصالِ إلى النّبِيّ ﷺ، لَكِنّهُ يحتَكِمُ إلى ميزانِ موافَقَةِ العربِيّة وأداء المعنى فيستعمِل ألفاظا توحي بالمفاضلةِ بينَ قراءةٍ وغيرِها؛ هي أحكامٌ في صحّة ومتانة التّركيب اللُّغوِيّ مِن حيثُ السّلامة وأداء المعنى، فقد يردّ القراءةَ وهِي أصْلا شاذّة لافتقادِها إلى موافقةِ التّركيبِ العربِيّ الصّحيحِ، وما سُمِع عنهم وانتشَرَ بينهم. ويترُكُ أمرَ الإسْنادِ إلى القرّاءِ مقرّا أنّ "للقُرّاءِ الرّواية، وإذا عَضَدها قياسٌ فحسبك بهِ مِنْ إينَاسٍ" (ابن جنّي، 1994، 200/2). وظهَرتْ المفاضلةُ بين القراءات في توجيهاتِ ابنِ جنّي للقراءات الشّاذّة لاتّصالها بِطبيعة النّصّ القرآنِيّ المقدّسِ، وقد أشارت الورقة إلى منطِقِ هذه المفاضلةِ المستنِدِ إلى المطابقةِ بين أسلوبِ القرآنِ وسنن العربِ في كلامهم فكلام العربِ لا يكونُ في درجةٍ واحِدةٍ مِن أداءِ المعاني وتوصيلها، ولا يخرج القرآن عن هذه الطّبيعةِ،

وتمثّلت بقوّةٍ ووضوحٍ في اختلافِ قراءاتِهِ، وأظهر ابنُ جنِّي ما تعلّقَ منها في القراءات الشّاذّة. ومِن حيثُ الأداء الصّوتِي فقد حكَمَ ابن جنِّي في مناسبةٍ واحِدةٍ على قراءةٍ بأنّها "أسهل" مِن أخرى ويقصِدُ الأداء الصّوتِي أو ما يعبّر عنهُ بالكلفة العضلِيّة المُستهلكة لأجلِ إخراجِ ذلك النّطق، وذلِكَ في قولِهِ تعالى: "الحمدُ لُله" و"الحمدِ للهِ" (سورة الفاتحة: 1) وفسّرَ هذِه السّهولةَ تركِيبِيّا بِأنّ اللّاحِق (كسر اللّام) يتبع السّابِق (ضمّ الدّال) وليس العَكس، وأنّ البناءَ (كسر اللّام) يتبع الإعراب (ضمّ الدّال) وليس العكس.

وغلب على المقارناتِ الأخرى الأحكامُ الدّلالِيّة مستنِدا إلى علمي البلاغة والنّحو، فيشيرُ ابن جنِّي إلى تفوُّقِ قراءةٍ على أخرى بألفاظ الوصف والمفاضلة (أحسن، حُسْن، أقوى...) ومن بدائعها لفظا "أشرح وأوضح" فيوحِيانِ بِمقارنةٍ تستنِد إلى وقع المعنى في النّفسِ وحسن تلقِّيهِ.

6-خاتمة: جمع المقال نصوصا متعدّدة من كتاب المحتسب تتعلّقُ بالقراءات الشّاذّة في سورتي الفاتحة وفاطِر وقام بتصنيفها حسب المستويات اللّغوِيّة (الصّوت والصّرف، والنّحو، والبلاغة) واستخرج منها القواعِد التي يوجّه بها ابن جنِّي التّصرّفات الحادِثة فيها، ومن النّتائج والتوصيات المتوصّل إليها:

يقتصِرُ حكمُ الشّذوذ عند ابنِ جنِّي على درجةِ اتّصالِ القراءة بالنّبِيّ – صلى الله عليه وسلّم– فلا تصحّ القراءة بها في التّلاوة مخافة الانتِشارِ، ولكنّهُ حكمٌ لا يتعلّقُ بالإعرابِ، فهو يعتقِد قوّتها مِن هذا الجانِبِ.

اتّخذ ابن جنِّي القراءات القرآنِيّةَ الشّاذّة مدوّنةً لغوِيّة مهمّةً مِن أجل تفعيل القواعِد اللّغوِيّة المستنبطة من كلام العربِ وسننهم. فلم يضعفها تخلّفها من حيثُ الرّواية بأن تُضمّنَ داخل التّركيبِ العربِيّ.

فعّل ابن جنِّي مجموعة من القواعِد في توجيهاتِهِ اختلفت بين القواعد الصّوتِيّة والصّرفِيّة والنّحوِيّة والبلاغِيّة، ويختلف استحضار القاعدةِ بحسب الحاجةِ، والغرَضُ منها مجتمِعةً وَضْعُ القراءة في ميزان التّركيب اللّغوِيّ، وتحديدِ مدى مطابقتهِ لقواعدهِ ونُظُمِهِ.

قدّمَ ابن جنِّي معيارَ أداءِ المعنى حسبَ المقامِ والمقالِ في مفاضلاتِهِ بين القراءاتِ، ولخّص تلك المفاضلاتِ في أحكامِه القيمِيّة كَأحسن وأقوى معنى وأسهل.

العودة إلى كتاب المحتسب وغيرهِ مِن الكتب التّراثِيّة ضرورِيّة لإدراك المنطق الذي يشتغلُ به علماء اللغة القدماء، ولتصحيحِ الأحكامِ الخاطِئة التي يمكِن أن يتبنّاها الباحثون المحدثون دون تبيُّن.

7–قائمة المراجع:

أبو الفتح عثمان بن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، (القاهرة، وزارة الأوقاف مصر، 1994)، 33/1، 37، 39، 41، 40، 43 48، 46. 93/2، 185، 198، 199، 200، 202.

أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (اتحاد الكتاب العرب، 2002) (شذ، وجه).

أحمد ديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1959) ص84.

بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة دار التراث بلا تاريخ)، 452/1.

ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2001) 91/1.

جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (بيروت: دار الكتاب العربي1407)، 615/3.

جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطيّة (دمشق، سوريا: دار البيروتي 2006)، ص39.

عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلّق به. (القاهرة: دار السلام، 2007) ص157، 271.

عبد القادر بن أحمد الكوكباني، فلك القاموس، تح: إبراهيم السامرائي، (بيروت: دار الجيل، 1994) ص76.

ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1414 هـ - 1993م)، 1589/4.

بافلح، عبد الوهاب، عربية القرآن مدخل من مداخل الإعجاز، الندوة الدولية عربية القرآن الكريم، 2020 الكلية المتعددة التخصصات، الناظور، المملكة المغربية.

تومیات، عبد الحلیم، (2010)، أصول النحو العربي (4) الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة
-http://www.nebrasselhaq.com/2010-06-14-20-23-50/item/324

8-هوامِش:

[1] استحوذ قياسه أن يقال فيه: استحاذ؛ لأنّ الحرف الصّحيح (الحاء) أولى بالحركةِ من المعتلّ (الواو)، مثل: استقام واستقالَ. ولكنّه جاء عن العربِ وفي أفصَح الكلامِ (استحوذ) فينطق بهِ على نحو ما جاء. والفعل يأبى ماضيه أبى، وليس في اللغة (فعَل يفعَل) مفتوح العين إلّا إذا كانت عينه أو لامهُ حرف من حروف الحلقِ، والفعل يأبى ليس كذلِك، فيحفظ ولا يقاسُ عليهِ. عبد الحليم تومیات، 2010، أصول النحو العربي (4) الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة. www.nebrasselhaq.com

[2] ستعودُ الورقةُ إلى هذا الحكم لاحقا في المفاضلة بين القراءات.

[3] ينظر أيضا الصّفحات التّالية: 37 و38.

[4] ينظر لأكثر تفصيل: (ديكنقوز، 1959، ص84).

[5] يقصد قوله تعالى: "جاعل الملائكة رسلا". (سورة فاطِر: 1)

[6] ينظر: بافلح، عبد الوهاب (2020). عربية القرآن مدخل من مداخل الإعجاز. الندوة الدولية عربية القرآن الكريم، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور المملكة المغربية.